SLDP

Syrian Legal Development Programme

البرنامج السوري للتطوير القانوني

مواجهة إرث الأسد:

الحاجة إلى معالجة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في سوريا

SLDP

Syrian Legal Development Programme

البرنامج السوري للتطوير القانوني

جـــــــدول المحتويات

3
المقدمة

4
ما هو الفساد وكيف يقوّض حقوق الإنسان؟

7
ما هي أبرز ممارسات فساد النظام السابق والأعمال التجارية التابعة له؟

10
الفساد وحقوق الإنسان والأعمال التجارية: الإطار القانوني الدولي

11
لماذا من الضروري معالجة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في سوريا؟

14
كيف ينبغي معالجة الفساد في عمليات العدالة الانتقالية؟

16
التوصيات

1 المقدمة

ابتُليت سوريا بالفساد والجرائم الاقتصادية الأخرى منذ بواكير حكم نظام الأسد. وعاماً بعد عام، صُنّفت البلاد بين أكثر الدول فساداً في مؤشرات الفساد العالمية.[1] وفي عام 2024، نال بشار الأسد لقب "شخصية العام" من قِبل مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد[2]، لينضمّ إلى زمرة سيئة الصيت تشمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، والرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو.[3]

لقد كان الفساد سِمةً وممارسة منهجية مستشرية تميّز حكم أنظمة البعث السابقة. فقد أدار نظام الأسد نظاماً من المحسوبية ورأسمالية المحاسيب المتداخلة مع اقتصاد الحرب، الأمر الذي رسّخ عدم المساواة الاقتصادية وعزز هياكل سلطة النظام.[4] وازدهرت رأسمالية المحاسيب، إذ كافأ النظام الموالين والمقربين منه بفرص عمل مربحة واحتكارات ومعاملة تفضيلية، ما خلق طبقة من النخبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة.[5] وقد فاقم اقتصاد الحرب من هذه الديناميات، إذ استفادت شبكات من رجال الأعمال وقادة الميليشيات التابعين للنظام من التهريب في زمن الحرب، وعقود إعادة الإعمار المربحة، والسيطرة على الموارد الحيوية مثل الوقود والإمدادات الغذائية.[6] كما أُشيع الفساد، الذي جنى النظام والمقربون منه الفوائد، ليغدو أداةً للحفاظ على سيطرة الاستبداد وإدامة قبضة النظام على الشعب السوري.

وشكّل الفساد الذي تغلغل في هياكل الدولة الأسدية عائقاً رئيسياً أمام التمتع بحقوق الإنسان في سوريا، وكانت له آثار اجتماعية واقتصادية خانقة على المجتمع السوري. وبالتالي، يجب أن تكون مواجهة هذا الإرث وآثاره بعيدة المدى مكوّناً أساسياً في إطار العدالة الانتقالية في سوريا، إذ إنه يُعدّ ضرورياً لرسم مسار للمضيّ قُدماً يرتكز على الحقيقة والعدالة والإنصاف وضمانات عدم التكرار.

وهذا ما يقتضي بوضوح أن تكون مواجهة هذا الإرث وأثره في إطار العدالة الانتقالية في سوريا أمراً ضرورياً لرسم مسارٍ للمضيّ قُدماً يكون مبنيّاً على الحقيقة والعدالة والانتصاف وضمانات عدم التكرار.

وإذا فشلت جهود العدالة الانتقالية في التصدي للفساد والجرائم الاقتصادية ذات الصلة، فإن المجتمع السوري سيفوّت فرصة أساسية لمواجهة كامل إرث أجهزة نظام الأسد من الحرمان والانتهاكات التي ارتُكبت بحق السوريين. وسوف يُشكّل مثل هذا الإخفاق إساءة كبيرة لضحايا هذا الظلم الممنهج، ولن يعزّز سوى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية من خلال تمكين مرتكبيها من التمتع بثمار جرائمهم الاقتصادية والإفلات من العدالة. ومن المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى عرقلة جهود العدالة الانتقالية في البلاد ومن المحتمل أن يديم دورة الاستبداد والعنف المزمنة.

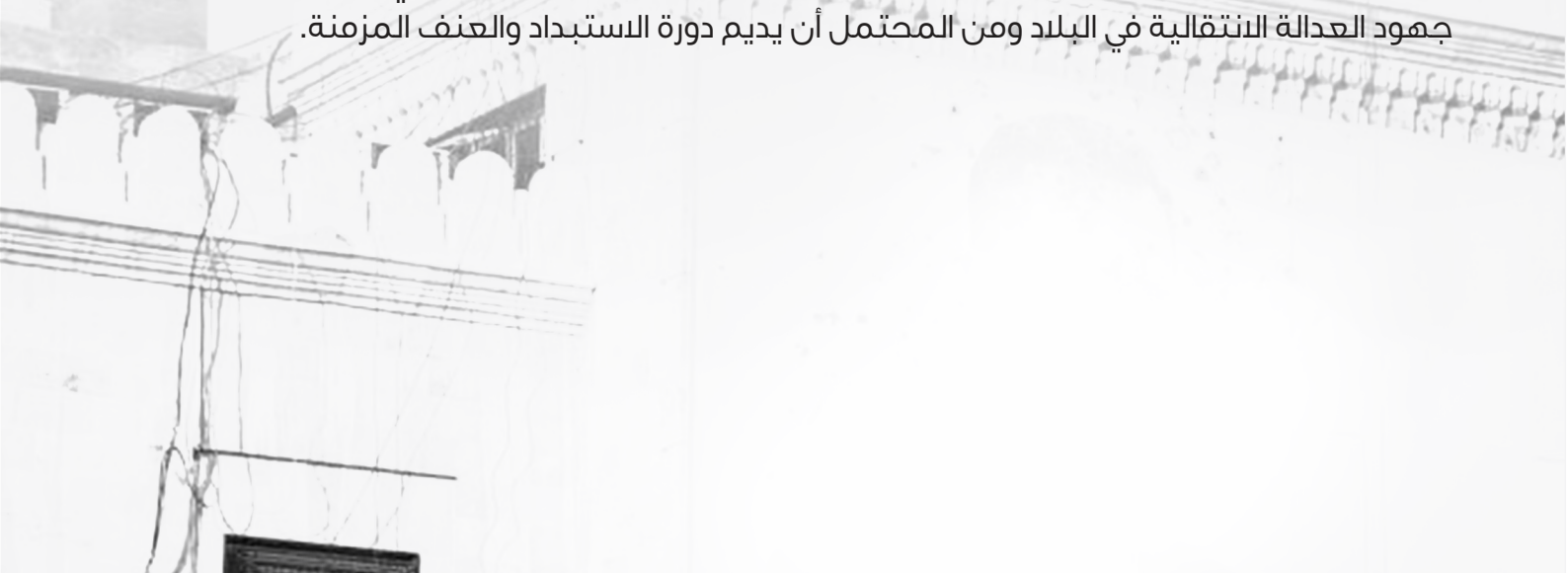

2 ما هو الفساد وكيف يقوّض حقوق الإنسان؟

تعريف الفساد

على رغم عدم وجود تعريف شامل للظاهرة، إلا أن الفساد ينطبق على مجموعة واسعة من الأفعال التي تشمل الرشوة والعمولات واختلاس موارد الدولة أو المساعدات الإنسانية واختلاس الممتلكات أو تحويلها إلى غير وجهتها والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استخدام الوظائف والإثراء غير المشروع.[7]

يمكن أن يكون كل من هذه الأفعال جريمة اقتصادية قائمة بذاتها.[8] غير أن الفساد ينبغي أن يُفهم على نطاق أوسع على أنه "ظاهرة منهجية ومتجذرة بنيوياً"[9] تتّسم بإساءة استعمال السلطة من جانب الدولة أو الجهات الفاعلة الخاصة للحصول على ميزّة غير مستحقة لتحقيق مكاسب خاصة أو سياسية.[10]

وهناك شكلان من أشكال الفساد

"الفساد الكبير"
الذي غالباً ما ينطوي على مبالغ كبيرة من المال ويحدث عادةً على أعلى المستويات في القطاعين العام والخاص، ويشمل الأفراد الذين يضعون القواعد والسياسات والقرارات التنفيذية

"الفساد الصغير" أو "الفساد الإداري"
الذي يشير إلى إساءة استخدام السلطة المنوطة بالموظفين العموميين في تعاملهم مع المواطنين العاديين بشكل يومي.[11]

تأثير الفساد على حقوق الإنسان

يحرِف الإيرادات العامة

يشلُّ الميزانيات العامة

يقوّض عمل المؤسسات

تدهور توافر السلع والخدمات

يعزز الفوارق والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

هشاشةً متزايدةً للنساء

من المسلَّم به على نطاق واسع أنَّ للفساد تأثيراً هدّاماً على حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، تؤثر هذه الظاهرة تأثيراً مدمراً على مؤسسات الدولة وعلى قدرة الدول على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويشكّل الفساد وما يرتبط به من جرائم اقتصادية عقبات كبيرة أمام إعمال حقوق الإنسان لأنه يحرِف الإيرادات العامة ويشلُّ الميزانيات العامة التي ينبغي استثمارها في الرعاية الصحية والإسكان والتعليم والضمان الاجتماعي وغيرها من الخدمات الأساسية.[12] كما أن السلوك الفاسد يقوّض عمل المؤسسات وشرعيتها وسيادة القانون والدولة نفسها.[13] وعلى هذا النحو، فإن الفساد ليس مجرَّد فشل في الإدارة، بل هو بطبيعته مشكلة حقوق إنسان تعوق الحصول على الحقوق وترسّخ عدم المساواة. وكما يلاحظ الباحثون، فإن الفساد يرتبط بشكل أساسي بانتهاكات حقوق الإنسان، "إمّا كسبب جذري لهذه الانتهاكات أو كشرط يسمح بحدوث انتهاكات حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب ".[14] وفي هذا الصدد، يجب أن يُفهم الفساد أيضاً على أنه محرك للنزاع، لأنه يفاقم أوجه عدم المساواة، ويولّد المظالم الاجتماعية والسياسية، ويضعف سيادة القانون.[15]

ولا يقتصر دور الفساد على تحويل الموارد بعيداً عن الميزانيات العامة وإعاقة تقديم الخدمات العامة التي تُعتبر حاسمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تدهور توافر السلع والخدمات وجودتها وإمكانية الحصول عليها، مما يؤثر سلباً على التمتع بجميع حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يؤدّي اختلاس الأموال المخصصة للمدارس العامة إلى المساس بالحق في التعليم. وقد يُنتهك الحق في الصحة في الحالات التي يعتمد فيها الحصول على خدمات الرعاية الصحية على دفع الرشاوى. وبالمثل، يمكن أن يُنتهك الحق في العمل من خلال عمليات التوظيف المشوبة بالمحاباة أو المحسوبية.[16] وفي هذا السياق، يتعارض الفساد مع "خطط حياة المرء"، أي طموحاته وأهدافه وتحقيقه لذاته.[17]

علاوة على ذلك، يؤثر الفساد بشكل غير متناسب على السكان المهمَّشين، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والذين يعتمدون بشكل أكبر على الأنظمة العامة ويفتقرون إلى البدائل. كما أنه يعزز الفوارق والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يضاعف من العوائق القائمة أمام مشاركتهم في الحياة العامة.[18] وتهدد هذه الديناميات بتفاقم الانقسامات الاجتماعية، لا سيما في السياقات التي تتماشى فيها الفوارق مع محددات هُوّياتية مثل العِرق والدين. وفي مثل هذه الأوضاع، قد تظهر خطوط انقسامات راسخة على أسس طائفية أو قبلية، مما يزيد من خطر التشظّي والتوتر بين مختلف الفئات الاجتماعية.[19]

إن الديناميات الجنسانية لتأثير الفساد حادة بشكل خاص.[20] وتواجه النساء هشاشةً متزايدةً أمام الفساد الإداري والفساد الصغير في قطاعات مثل الصحة والتعليم، وغالباً ما يتعرّضن للإقصاء من قِبَل شبكات المحسوبية التي يهيمن عليها الذكور أو يتعرضن للاستغلال.[21] وبالتالي، فإن الفساد يعوق وصول المرأة إلى العدالة، والخدمات الصحية الكافية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.[22] وتصبح هذه الآثار الجنسانية أكثر وضوحاً في البيئات المتأثرة بالنزاع، إذ يعزز الفساد وعدم المساواة بين الجنسين والعنف بعضهما بعضاً. وهناك أدلة قوية على أن الفساد والنزاعات على حد سواء، تؤدي إلى تفاقم الفوارق القائمة بين الجنسين، في حين أن حالة عدم المساواة بين الجنسين نفسها يمكن أن تساهم في عدم الاستقرار من خلال تأجيج المظالم الاجتماعية والاضطرابات.[23] وغالباً ما تشهد البلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد والمستويات الأدنى من المساواة بين الجنسين صراعات عنيفة.[24]

وتكون الآثار المضاعفة للنزاع والفساد شديدة بشكل خاص بالنسبة إلى النساء اللاتي يعانين من أشكال متعددة ومتداخلة من الضعف - بما في ذلك الفقر والعمل غير الرسمي أو غير المستقر، والتعليم المحدود، والافتقار إلى الهوية القانونية.[25] ويزيد النزوح ونزع الملكية المرتبطان بالنزاع من عدد النساء المعرضات لهذه الظروف، مما يجعلهن عرضة بشكل خاص لأشكال الفساد القسرية والاستغلالية.[26] ويشمل ذلك ممارسات مثل ممارسة الجنس من أجل البقاء في مخيمات اللاجئين أو أماكن تقديم المعونة، حيث قد يعتمد الحصول على السلع والخدمات الأساسية على التعرّض للإيذاء.[27]

وبشكل أعم، ينتهك الفساد أيضاً الحق في عدم التمييز. تُعرِّف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[28] في تعليقها العام رقم 18 التمييز بأنه أيّ تفرقة أو إقصاء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أيّ أساس مثل العِرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو غير ذلك من الأسباب، ويكون غرضه أو أثره إبطال أو إعاقة الاعتراف لجميع الأشخاص على قدم المساواة بجميع الحقوق والحريات أو التمتُّع بها أو ممارستها.

وبناءً على هذا التعريف، قد تكون أعمال الفساد تمييزية لأنها

1تميز في جوهرها أو تستبعد أو تقيد أو تفضل **2**ويكون غرضها أو أثرها إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة.[29]

على سبيل المثال، قد يتلقى أولئك الذين يُطلب منهم دفع رشاوي مقابل الوصول إلى الخدمات العامة معاملة أفضل من أولئك الذين لا يُطلب منهم ذلك أو غير القادرين عليه. يكون الضرر الناجم عن مثل هذا الانتهاك خطيراً بشكل خاص عندما يكون الشخص المستهدف من مجموعة مهمشة.[30]

علاوة على ذلك، تلعب الأعمال التجارية دوراً محورياً في ارتكاب الجرائم الاقتصادية التي تعوق التمتع بحقوق الإنسان، كما تلاحظ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 24. [31] وبحسب التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[32]، فإن أعمال الفساد تشمل بالضرورة القطاع الخاص ، لأنها تنطوي على تعاملات بين القطاعين الخاص والعام. وقد تجلّت هذه العلاقة المتشابكة بين المجالين بشكل صارخ في حالة نظام الأسد السابق وشبكة المحسوبية التابعة له.

كوفي عنان
الأمين العام السابق للأمم المتحدة

وصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الفساد بأنه **"طاعون خبيث"** يُضعف سيادة القانون، ويعزز انعدام الأمن، ويشوّه الأسواق، ويمكّن الجريمة المنظمة.[33] وأعادت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ركزت على الفساد التأكيد على هذه المخاوف في إعلانها السياسي، مؤكدة أن الفساد يقوّض الوصول إلى الخدمات، ويفاقم عدم المساواة، ويعرقل التمتع بجميع حقوق الإنسان.[34]

3 ما هي أبرز ممارسات فساد النظام السابق والأعمال التجارية التابعة له؟

- شبكات الفساد والمحسوبية بوصفها أدوات للسيطرة الاستبدادية
- ضريبة إعادة الإعمار" واستخدامها الفاسد
- اقتصاد الحرب وظهور "نخبة الصراع"
- تدمير البيئة
- صعود تجارة الكبتاغون: سوريا بوصفها دولة مخدّرات
- استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح والتلاعب بها وحَرفُها عن مسارها
- الابتزاز و "صناعة الاختفاء"

شبكات الفساد والمحسوبية بوصفها أدوات للسيطرة الاستبدادية

كان الفساد داخل نظام الأسد السابق ممارسة راسخة ومنهجية متفشّيةً في جهاز الدولة بأكمله، وقد وُظِّفَ كأداة للسيطرة الاستبدادية - فقد استُخدم الفساد كمكافأة على الولاء السياسي، وكذلك كأداة للحد من الانشقاق.[35]

اتَّسم الاقتصاد السوري في ظل نظام الأسد السابق بشبكات محسوبية تدمج بين السلطة العامة والإثراء الخاص. وكان من أهم ما يميّز هذا النموذج الكلِبتوقراطي (النهبَويّ) ممارسة المكافأة على الولاء بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، بما في ذلك الاتصالات والمصارف والبناء والطاقة. ولم يقتصر دور هذا النظام على تركيز الثروة بين شبكة المقربين من النظام فحسب، بل عمل أيضاً على تعزيز السيطرة السياسية من خلال تمكين الحلفاء الرئيسيين مالياً.

اقتصاد الحرب وظهور "نخبة الصراع"

أدّى اندلاع الصراع المسلّح في سوريا إلى ترسيخ هذا النظام بشكل أكبر، مما أفضى إلى ظهور اقتصاد حرب مستدام تهيمن عليه رأسمالية المحاسيب. وبرزت طبقة من "نخبة الصراع"[36] التي كان قوامها رجال الأعمال الذين أظهروا ولاءهم لنظام الأسد، والذين كوفئوا على موقفهم بالاحتكارات والعقود المربحة وغيرها من المزايا المالية. شاركت الأطراف الفاعلة التجارية المرتبطة بالنظام في الاستيلاء على ممتلكات النازحين قسراً ونهبها، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخلياً، ومُنحت تلك الأطراف العقود من قِبل النظام لمشاريع التنمية الحضرية في هذه المناطق.[37] وحصل الموالون على تراخيص استيراد حصرية ومُنِحوا القدرة على الوصول إلى الأراضي التي يملكها النازحون، في حين حُرمت المجتمعات المتحالفة مع المعارضة من الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، أصبح جيش نظام الأسد مستقلاً اقتصادياً من خلال الابتزاز وحواجز التفتيش والتهريب. وتُبيّن هذه الديناميات مجتمعةً كيف استُخدم اقتصاد الحرب في سوريا بمثابة سلاح للحفاظ على الوضع السياسي الراهن.[38]

صعود تجارة الكبتاغون: سوريا بوصفها دولة مخدّرات

بلغ اعتماد النظام المتزايد على الاقتصادات غير المشروعة ذروته في تحوّل سوريا إلى دولة مخدرات، إذ كانت الدائرة المقرّبة من الأسد - ولا سيّما ماهر الأسد والفرقة الرابعة التي تضمّ قوّات من النخبة- على رأس تجارة المخدرات على نطاق صناعي واسع في الكبتاغون. وقد مثّل إنتاج الكبتاغون والاتجار به إحدى أكثر الصناعات المربحة في سوريا، حيث أفادت التقارير أن الصادرات السنوية تجاوزت 10 مليارات دولار.[39] وعلى هذا النحو، أدى الفساد إلى تأجيج الصراع السوري من خلال تيسير التدفقات المالية غير المشروعة من تجارة المخدرات المشينة، مما مكّن النظام السابق من التهرّب من تأثير العقوبات المفروضة على البلاد.

الابتزاز و "صناعة الاختفاء"

كذلك جرت مأسسة الاختفاء من خلال المنظومة الأمنية للنظام، وكانت فروع المخابرات ومراكز الاحتجاز تبتزّ عائلات المعتقلين مقابل الحصول على معلومات أو زيارات أو وعود بالإفراج عنهم. وقد حقّق هذا القطاع الذي يُسمّى بـ "صناعة الاختفاء" ما يُقدّر بـ ..٩ مليون دولار منذ عام 2010. [40] وقد أثّرت هذه الممارسة على النساء بشكل غير متناسب، إذ تحمَّلن في كثير من الأحيان العبء المالي والجسدي والعاطفي للتفاوض مع مسؤولي النظام، وتعرَّضن لخطر التحرش أو الاستغلال في هذه العملية.[41]

ضريبة إعادة الإعمار" واستخدامها الفاسد

تحت ستار إعادة الإعمار، فرض النظام السابق ما يسمى "ضريبة إعادة الإعمار" التي حوَّلت الأموال لصالح المقربين من النظام ودعم الجيش.[42] وقد ادّعى زبير درويش، المدير العام للهيئة العامة للضرائب والرسوم في سوريا آنذاك، أن الأموال ستُصرف على "دعم الترميم وإعادة بناء ما دُمِّر، فضلًا عن دعم إعادة توطين العائلات النازحة".[43] ويكشف تحقيق أجراه مكتب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أنّ هذه الضريبة قد ولّدت بين عامي 2013 و2020 أكثر من ٣٨. مليار ليرة سورية (قرابة 1.4 مليار دولار أميركي).[44] ومع ذلك، فقد خُصّص أقل من 10% من هذه الأموال لإعادة بناء المنازل الخاصة، مع توجيه معظمها إلى الوزارات الحكومية والقوات العسكرية.[45] وشملت مصادر التمويل مساهمات من البنوك الخاصة وشركات الاتصالات، التي شهدت زيادة كبيرة في مدفوعاتها على مرّ السنين.[46] وقد سمح غياب الشفافية والرقابة للنظام بتحويل هذه الأموال بعيداً عن احتياجات المدنيين. ولم يؤد هذا التلاعب بأموال إعادة الإعمار إلى تفاقم الأزمة الإنسانية فحسب، بل عمل أيضاً على ترسيخ هياكل سلطة النظام وإعادة توزيع الثروة داخل القاعدة الموالية له.

تدمير البيئة

ارتبط التدهور البيئي في سوريا ارتباطاً وثيقاً بفساد نظام الأسد، وتشير التقارير إلى أن وتيرة حرائق الغابات المتعمدة في الساحل السوري ازدادت بشكل كبير بين عامي 2011 و2018، حيث أُشعِلَ أكثر من 90% من الحرائق عمداً بغرض إخلاء الأراضي للاستخدام التجاري، بما في ذلك التطوير العقاري والمنشآت الصناعية.[47] والجدير بالذكر أن التجار الذين تربطهم علاقات وثيقة بعائلة الأسد، مثل يسار إبراهيم وأبو علي خضر، شاركوا بشكل كبير في هذه العمليات، إذ قاموا بتأمين المناقصات الحكومية من خلال كيانات مثل الأمانة السورية للتنمية، التي كانت تديرها أسماء الأسد، زوجة الرئيس السابق.[48] أدت هذه الممارسة إلى تفاقم إزالة الغابات، لا سيما في مناطق مثل طرطوس واللاذقية، حيث فقد المزارعون أراضٍ زراعية عمرها عقود. وكان إنتاج الفحم يخضع لسيطرة شديدة من قِبل أفراد مرتبطين بالأسد مثل يسار الأسد. وعلى الرغم من عدم قانونيته، استمر نقلُ الفحم وتجارته مِن دون هوادة بسبب ضلوع النظام في هذه الأنشطة غير المشروعة.

ولم تُدمِّر حرائق الغابات والإنتاج غير المشروع للفحم النباتي البيئة فحسب، بل ألحقت أضراراً جسيمة بحقوق الإنسان، مثل الحق في المياه والصحة والغذاء الكافي والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة، من بين حقوق أخرى كثيرة.[49] تستدعي هذه العلاقة بين الضرر البيئي والفساد اهتماماً عاجلاً كجزء من أي عملية عدالة انتقالية تهدف إلى تفكيك إرث نظام الأسد.

استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح والتلاعب بها وحَرفُها عن مسارها

عمدَ نظام الأسد إلى تحويل مسار المساعدات الإنسانية الدولية بشكل منهجي من خلال آليات متعددة، مما أدى إلى تقويض جهود الإغاثة وتعزيز سيطرته الاستبدادية. ولعب الهلال الأحمر العربي السوري، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام، دوراً محورياً في إعادة توجيه المساعدات إلى الموالين للنظام والوحدات العسكرية والميليشيات التابعة له. وكانت أجهزة الاستخبارات السورية والأجهزة العسكرية السورية متغلغلة في عملية توزيع المساعدات والتأثير على التوزيع لصالح الحلفاء السياسيين والتجاريين، حيث كانت عمليات تسليم المساعدات عبر خطوط الإغاثة عرضة للتلاعب من قِبل النظام بشكل خاص.[50] ومما زاد من تفاقم المشكلة أن نظام الأسد استخدم التلاعب بالعملة لسرقة أجزاء كبيرة من أموال المساعدات. ومن خلال فرض أسعار صرف محرَّفة على وكالات الإغاثة الدولية، حوَّل النظام السوري السابق ما يقرب من 51 سنتاً من كل دولار من المساعدات في عام 2020، أي ما يُقدَّر بنحو 100 مليون دولار على مدار عامي 2019 و2020 مجتمعَين. وجرى تحويل هذه الأموال إلى الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي السوري الذي كان خاضعاً للعقوبات آنذاك.[51]

ولم يقتصر استغلال النظام للمساعدات على التلاعب المالي، فهناك حالات موثقة عُثِر فيها على إمدادات مخصصة لضحايا زلزال 2023 معروضة للبيع في الأسواق التي يسيطر عليها النظام. كما طالب مسؤولو النظام السوري منظمات الإغاثة بتسليم أجزاء من إمداداتها كشرط للتوزيع. وقد سمحت سيطرة نظام الأسد على قنوات التوزيع، ولا سيما من خلال الهلال الأحمر العربي السوري، باستخدام المساعدات الإنسانية كأداةٍ لمكافأة الموالين ومعاقبة المنشقّين.[52] وفي موازاة ذلك، دأب النظام السوري على استخدام المساعدات الإنسانية والوصول إلى السلع الأساسية كسلاح لتعزيز السيطرة السياسية ومفاقمة المعاناة وخلق تفاوتات في البقاء على قيد الحياة والتعافي في مختلف المناطق. وخلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها سوريا في عام 2021، التي تفاقمت بسبب تدمير البنية التحتية والهجمات التي استهدفت المخابز والأصول الزراعية ، فرض النظام ضوابط تمييزية على الخبز المدعوم. وغالباً ما حُرم النازحون داخلياً من الخدمة، كما روّج النظام لإعادة تأهيل المخابز بطريقة تمييزية، تبعاً للانتماءات السياسية للحي المعني.[53] وبالمثل، خلال جائحة كوفيد-19، فشل النظام في توزيع الإمدادات الطبية ومعدّات الحماية بشكل عادل، حيث عانت المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً من نقص حاد.[54] وقد عكست هذه الممارسات مجتمعةً استراتيجية النظام الأعم المتمثلة في استخدام الخدمات الأساسية كأدوات للقمع والسيطرة.

4 الفساد وحقوق الإنسان والأعمال التجارية: الإطار القانوني الدولي

المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تتطلب من الدول اتخاذ خطوات بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لاحترام وتعزيز وإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد.

المادة 1(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تنص على أنه يجوز للشعوب التصرف بحريّة في ثرواتها ومواردها الطبيعية، ولا يجوز حرمانها من وسائل عيشها.

ومثلما تبيَّن أعلاه، فقد انتهك الفساد في سوريا في ظل نظام الأسد المخلوع مجموعة من حقوق الإنسان، وشكَّلَ أحد الدوافع الرئيسية لأزمة حقوق الإنسان في البلاد. بالإضافة إلى هذه الحقوق، يرى العديد من الباحثين أن التحرر من الفساد هو حق من حقوق الإنسان في حد ذاته. فعلى سبيل المثال، يرى البعض أن جوانب [55] من هذا الحق يمكن استنتاجها من المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتطلب من الدول اتخاذ خطوات بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لاحترام وتعزيز وإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد.[56] ويشير آخرون إلى أن حق الإنسان في التحرر من الفساد يمكن استخلاصه من المادة 1(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[57] التي تنص على أنه يجوز للشعوب التصرف بحريّة في ثرواتها ومواردها الطبيعية، ولا يجوز حرمانها من وسائل عيشها.

ومع ذلك، سواء كان هذا الحق موجوداً أو غير معترف به حالياً بشكل مستقل في القانون الدولي، فمن الواضح أن الفساد ينتهك بشكل مباشر مختلف حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وبموجب القانون الدولي، تتحمل الأعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان.[58] ويترتب على ذلك أيضا مسؤولية الامتناع عن الانخراط في أعمال الفساد. بالإضافة إلى مسؤولياتها بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[59]، ينبغي أن تلتزم الأعمال التجارية بمبادئ مكافحة الفساد على نطاق أوسع. ووفقاً للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، يتعيّن على الشركات أن تحرص على عدم تواطئها في انتهاكات حقوق الإنسان[60]، وكذلك العمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.[61]

على هذا النحو، ينبغي أن تخضع الشركات التي تنتهك هذه المسؤوليات لعمليات المساءلة، بما في ذلك في الأوضاع الانتقاليّة بعد النّزاع. وكما يعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، "ينبغي منح محاكم العدالة الانتقالية ولاية قضائية على جميع الجهات الفاعلة في النزاع...وحتى الأعمال التجارية التي لم تتحمل مسؤولية قانونية ولكنها، على سبيل المثال، استفادت من النزاع، ينبغي تشجيعها بقوة على الانخراط في عنصر الحقيقة في عملية العدالة الانتقالية وتقديم الحقيقة الكاملة بشأن دورها في النزاع".[62] وإدراكاً للحالة الحرجة التي تجد مجتمعات ما بعد النزاع نفسها فيها، يقترح الفريق العامل أنه "عندما تتخذ العلاجات، أو مشاركة الأعمال التجارية في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، شكل تدابير إنمائية، فمن الأهمية بمكان أن يكون هناك تشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة التي تجري فيها هذه التدابير، لتوفير التنمية وفقاً لاحتياجاتها وتجنُّب الوقوع ضحية مرة أخرى".[63]

5 لماذا من الضروري معالجة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في سوريا؟

إن الحجم الهائل للفساد في ظل نظام الأسد وآثاره الضارة على المجتمع السوري يجعل من معالجة الجرائم الاقتصادية عنصراً حتمياً في عملية العدالة الانتقالية. وثمّة العديد من الأسباب المُلحّة للسعي إلى تحقيق العدالة بشأن هذه الجرائم.

أ. المساءلة والمحاسبة الشامِلَتان

أولاً، تساعد معالجة الفساد في العدالة الانتقالية على رسم صورة أكمل لانتهاكات النظام من خلال حصرِ الإرث الأوسع للقمع. ولا يقتصر دور المحاسبة عن هذه الجرائم على الإسهام في السجل التاريخي واحتمال تعزيز ضمانات عدم التكرار فحسب، بل يؤكد أيضاً على تجربة ضحايا الانتهاكات غير العنيفة. وكما تؤكد منظمة فريدوم هاوس، فإنّ "جهود [العدالة الانتقالية] التي تعالج الفساد واسع النطاق، مثل الاختلاس الجماعي لأموال الدولة أو نهب الموارد الطبيعية للدولة، تساعد على إنشاء مساءلة أكثر شمولاً وإرضاء جمهور أكبر من ضحايا العنف".[64] ومن شأن التعامل مع الجرائم الاقتصادية أن يسمح لآليات العدالة الانتقالية بتأطير عملها في سياق وقائعيّ أوسع.[65] كما أنّ معالجة هذه الجرائم تضمن أيضاً عدم إغفال دور الجهات الفاعلة المتواطئة في تعميمِ منظومةٍ عملت على إبقاء القبضة الاستبدادية على سوريا. وإنّ الإخفاق في مواجهة الفساد، لا سيّما أنّه من أبرز محفّزات الثورة السورية ومحرّك هيكلي للفقر وعدم المساواة في البلاد، قد لا يؤدي إلى تفنيد المجتمع لمصداقية النظام أو الأيديولوجية التي يقوم عليها، ومن المرجح أن تظل معاناة ضحاياه مُنكَرة.[66]

ب. مطالب المجتمع المدني

ثانياً، إن تناول الجرائم الاقتصادية في عملية العدالة الانتقالية من شأنه أن يلبّي مطالب المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الصراع بإعادة النظر في منظومة الإخضاع. كانت الدعوات إلى العدالة الاقتصادية مطلباً أساسياً للشعوب في الربيع العربي، حيث أدى الفساد المنهجي وعدم المساواة إلى تأجيج مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة في عام 2011. [67] في سوريا، دعا المتظاهرون النظام، المخلوع الآن، إلى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة في البلاد، من بين جملة قضايا مُلِحّة أخرى. ومن المنطقي أنّ الجمهور الذي تحرَّك للمطالبة بالعدالة الاقتصادية سيتوقع أن تكون معالجة ملفّ الفساد مكوّناً أساسياً في عملية العدالة الانتقالية. علاوة على ذلك، تساعد معالجة الفساد على استعادة الثقة المدنية في الدولة ومؤسساتها، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح عملية العدالة الانتقالية على المدى الطويل.[68]

ج. دور الفساد في تقويض المساءلة عن الجرائم الفظيعة: تعزيز الإفلات من العقاب في العدالة الانتقالية

ثالثاً، من المهم إدراك أنّ الإفلات من العقاب على الفساد يعزز الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. فإذا ما فقد الحكام المخلوعون أو المقرَّبون السابقون سلطتهم السياسية لكنهم احتفظوا بثرواتهم المجمَّعة بطريقة غير مشروعة، فإن هذه الموارد ستساعدهم على الإفلات من المساءلة.[69] في العديد من سياقات العدالة الانتقالية، سمح الفشل في معالجة الفساد لمرتكبي الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان بتجنُّب المساءلة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك أوغستو بينوشيه في شيلي، وفرديناند ماركوس في الفلبين، ومحمد سوهارتو في إندونيسيا، وجميعهم استخدموا أصولهم الضخمة التي اكتسبوها بطرق غير مشروعة للتهرب من العدالة.[70] وقد اعتمد هؤلاء الرؤساء السابقون على الأموال التي حصلوا عليها من خلال الجرائم الاقتصادية لتأخير المحاكمات وتخويف الشهود وتجنُّب تسليمهم.[71] فعلى سبيل المثال، عمد بينوشيه إلى تحويل أموال طائلة إلى حسابات خارجية أثناء ملاحقته لتسليمه في أوروبا.[72] وعلى المنوال نفسه، جمعت عائلة ماركوس المليارات من خلال الفساد، ومع ذلك توفي الرئيس الفلبيني السابق مِن دون أن يواجه تهماً جنائية، ولم يُسجن أيّ من شركائه لضلوعهم في الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان. كما تجنّب سوهارتو، الذي جمع ما يقدر بنحو 9 مليارات دولار، الملاحقة القضائية بسبب الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، في حين استمرت ثروة عائلته في تمكين الإفلات من العقاب. لا تزال عائلات المتآمرين مع كلّ من ماركوس وسوهارتو تتمتع بثمار جرائمهم الاقتصادية.[73] وفي ليبيريا، استُخدمت ثروة الرئيس السابق تايلور ونفوذه لتخويف الشهود الذين مثلوا أمام المحكمة الخاصة لسيراليون وإفشال التشريع المقترح الذي كان من شأنه أن يجمّد أصوله، مما أدى إلى مزيد من التأخير في تحقيق العدالة. وما لم تُبذل جهود متضافرة لمصادرة هذه الأصول غير المشروعة، فإن عمليات العدالة الانتقالية ستتعثر، وسيظل الجناة أحراراً في استخدام مواردهم للحفاظ على إفلاتهم من العقاب.[74]

د. تشكيل السردية: الجرائم الاقتصادية بوصفها محركات بنيوية لقمع الدولة

رابعاً، يؤدي الفشل في معالجة انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى استمرار فجوة الإفلات من العقاب. في كثير من الأحيان، يكون الأشخاص الضالعون في ارتكاب الجرائم الفظيعة وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية هم نفس الأشخاص، أو جزء من نفس الشبكات التي ترتكب الجرائم الاقتصادية.[75] وللتوضيح، فإن الجهات الفاعلة التي تقف وراء تجارة الكبتاغون على نطاق تجاريّ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرقة الرابعة في الجيش السوري في عهد الأسد، التي تضمّ قوات من النخبة، والتي يقودها ماهر الأسد، شقيق الرئيس السابق.[76] وهذه الفرقة ضالعة في عدد لا يحصى من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مثل القصف العشوائي للمناطق المدنية والاعتقالات التعسفية الجماعية، والتعذيب، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والنهب.[77] وتعمل هذه الفرقة العسكرية المسؤولة عن القمع الوحشي أيضاً كركيزة أساسية في اقتصاد المخدرات في سوريا - مما يسلط الضوء على كيفية تشابك شبكات العنف والفساد بعمق في اقتصاد الحرب في سوريا. يؤكد هذا الاندماج بين القوة العسكرية والتمويل غير المشروع على أهمية معالجة المحركات الاقتصادية التي استمرت في ارتكاب الفظائع، لأنها ليست قضايا هامشية ولكنها جزء لا يتجزأ من بنية عنف الدولة. في جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، فشلت مبادرات العدالة الانتقاليّة في مرحلة ما بعد موبوتو في دراسة العلاقة بين الجرائم الاقتصاديّة التي ارتكبها الرئيس السابق والعنف الذي طال أمده في البلاد. وبناءً على ذلك، اختُزلت هذه الجهود في "الخوض في العواقب العنيفة للماضي الذي لم يُحلّ، مع تجاهل أسبابه الهيكلية في الغالب".[78]

علاوة على ذلك، تؤكد هذه العلاقة فكرة أن "العلاقة بين سجلّ الدولة في مجال حقوق الإنسان ومدى الفساد في حكومتها يمكن أن تكون بسيطة مثل علاقة التعزيز المتبادل".[79] وكما يشير تقرير للمجتمع المدني في جنوب إفريقيا، "عندما كانت دولة الفصل العنصري في أشد حالاتها قمعاً، كانت أيضاً في أشدها فساداً".[80] لذلك ينبغي أن تتعامل أطر العدالة الانتقالية مع الجرائم الاقتصادية بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع الجرائم الدولية وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. وكما يؤكد الخبراء، فإن هذا من شأنه أن يعزز آليات العدالة الانتقالية من خلال السماح بمواجهة كلا مصدَرَي الإفلات من العقاب.[81]

هـ. الفساد بوصفه جريمةً دولية: تعزيز الأسس القانونية لأطر العدالة الانتقالية

خامساً، قد ترقى بعض أعمال الفساد إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، لا سيما في ما يتعلق بالنهب والتجويع[82]، مما يدل على أن بعض أشكال الفساد معترفٌ بها قانوناً بالفعل بكونها جرائم دولية، وبالتالي ينبغي التعامل معها بنفس الخطورة. وعلى هذا النحو، فإن إدراج الفساد في أطر العدالة الانتقالية ليس أمراً ثانوياً ولا اختيارياً ؛ فهو يعزز الأسس القانونية للعملية ويعزّز شمولَ جهود الحقيقة والعدالة.

د. حماية عملية إعادة الإعمار

أخيراً، تُمثّل الفترة الانتقالية بعد انتهاء النزاع فرصة لإعادة بناء سوريا بطريقة تعالج الظلم وعدم المساواة على أساس العرق والجنس والدين وأسباب أخرى مماثلة بدلاً من أن تؤدي إلى تفاقمها.[83] وبغية حماية عملية إعادة الإعمار ومنع ترسيخ الفساد في أنظمة الحكم، فإن معالجة الفساد في أطر العدالة الانتقالية في أعقاب النزاعات المسلحة أمر بالغ الأهمية. خلصت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تدابير مكافحة الفساد، التي تشمل المساءلة، ينبغي تعميمها بشكل منهجي في تدخلات بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع في أقرب وقت ممكن،[84] لأنه بمجرد أن يصبح الفساد متجذراً في عمليات إعادة الإعمار، فإنه يرسّخ أنماط الحكم التي يصعب التخلص منها.[85] وهذا بدوره من شأنه أن يقوِّض شرعية وفعالية العدالة الانتقالية وجهود بناء السلام الأخرى ويعزز ديناميات السلطة التي تغذّي دورات الفساد والتمييز.[86]

6 كيف ينبغي معالجة الفساد في عمليات العدالة الانتقالية؟

يمكن متابعة معالجة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في سوريا من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك لجان تقصّي الحقائق أو الهيئات المتخصصة المكلّفة بالتحقيق في الجرائم الاقتصادية. وتوضح السوابق المستقاة من سياقات انتقالية أخرى - مثل اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا[87]، ولجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون[88]- كيف يمكن لمثل هذه الهيئات أن تكشف دور الفساد في تمكين العنف الاستبدادي، وترسيخ عدم المساواة، وحرمان المواطنين من الحقوق الأساسية.

وفي السياق السوري، حيث كان الفساد منهجياً وأثّر على شرائح واسعة من المجتمع، لا ينبغي أن يقتصر جبر الضرر على التعويضات الفردية. وبدلاً من ذلك، يجب أن تعكس مبادئ العدالة التوزيعية، مع الاعتراف بأن السكان بشكل عام عانوا من سوء الإدارة الاقتصادية والإقصاء والحرمان من الملكية التي ولّدتها عقود من الحكم النهبويّ. وقد يشمل ذلك التعويضات على مستوى المجتمع المحلّي، أو استرداد الأصول المسروقة للمنفعة العامّة، أو التدابير الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تعيد بناء الثقة واستعادة الوصول إلى الحقوق والفرص.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تتعدّى ضمانات عدم التكرار الإصلاحات الرمزية وتعالج الهياكل العميقة الجذور التي مكّنت الفساد من الازدهار. ويشمل ذلك إصلاح أنظمة الإدارة المالية العامة، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان شفافية عمليات المشتريات العامة. والأهم من ذلك، أنّ إنشاء هيئات رقابة قوية لمكافحة الفساد - مستقلة ومزودة بموارد جيدة ومخولة للتحقيق في سوء السلوك والمعاقبة عليه - أمر ضروري لمنع عودة ظهور الشبكات الفاسدة. كما يجب مأسسة الرقابة العامة ومشاركة المجتمع المدني والوصول إلى المعلومات كجزء من مسعى أوسع لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم في سوريا ما بعد الصراع.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي للفساد، لأنه يوضح التزامات الدولة بمنع الانتهاكات المتعلقة بالفساد والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها. ويبرز هذا النهج وجوب اتخاذ الدول إجراءات ضد الانتهاكات التي يرتكبها كلٌّ من الموظفين العموميين والجهات الفاعلة الخاصة. وهو يكمّل الالتزامات التي تنصّ عليها صكوك مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقّعت عليها سوريا، ويخلق سبلاً إضافية للضحايا لالتماس سبل الانتصاف، لا سيما في حالات الفساد المنهجي أو الواسع النطاق الذي يشمل الجريمة المنظمة أو النخب السياسية أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

والأهم من ذلك، يعترف النهج القائم على حقوق الإنسان أيضاً بأن التعويض عن الضرر الناجم عن الجرائم الاقتصادية يتجاوز التعويض النقدي - إذ يجب أن يشمل ردّ الأراضي أو الموارد أو السلع والخدمات الموعودة؛ وإعادة تأهيل الضرر الجسدي أو العقلي أو القانوني؛ والترضية، التي قد تشمل التحقيقات العامة أو جلسات الاستماع أو الاعتذارات الرسمية أو القيود المفروضة على التعاقد والتوظيف العام للجناة؛ وضمانات عدم التكرار.[89] وتُعتبر المشاركة الفعالة للضحايا في الإجراءات، وتدابير البحث عن الحقيقة، والإفصاح العلني - حتى أثناء التسويات أو المساومات القضائية - عناصر أساسية لضمان المساءلة الشاملة.

كما يضمن اعتماد منظور حقوق الإنسان تركيز جهود مكافحة الفساد ليس فقط على العواقب الاقتصاديّة والجنائيّة ولكن أيضاً على التكلفة البشريّة للفساد، ولا سيّما تأثيره على الفئات المهمّشة والضعيفة.[90] ويلفت هذا النهج الانتباه إلى الأضرار التراكمية الناجمة عن تقاطع الفساد والقمع وعدم المساواة.[91] إن تمكين الضحايا ليكونوا مشاركين نشطين في عملية العدالة الانتقالية يعزّز دورهم في المطالبة بالمساءلة ويحوّلهم إلى جهات فاعلة رئيسية في مكافحة الفساد. ويتيح دمج هذه التدابير في أطر العدالة الانتقالية استجابة أكثر شمولاً تفكّك أنظمة الإفلات من العقاب الراسخة، وتعزز الثقة الاجتماعية والإصلاح المنهجي الحقيقي.

7 التوصيات

توصيات موجّهة إلى منظمات المجتمع المدني السورية

1 إعطاء الأولوية لإدراج الفساد في أطر العدالة الانتقالية:

يجب على منظمات المجتمع المدني السورية الحرص على أن تكون مكافحة الفساد محور جهود العدالة الانتقالية. ذلك أنّ الدعوة إلى إدراج الفساد في عمليّات العدالة الانتقاليّة بعد النّزاع أمر ضروري لمواجهة إرث الأسد وتفكيك النّظُم الّتي سهّلت الإفلات من العقاب.

2 تعزيز الوعي العام بتقاطع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان:

ينبغي أن تشارك منظمات المجتمع المدني في حملات التوعية التي تسلط الضوء على الروابط بين الفساد وقمع حقوق الإنسان في سوريا. وهذا من شأنه أن يساعد المجتمعات على فهم التأثير الأوسع للفساد على حقوق الإنسان وتعزيز الدعم الشعبيّ الأوسع للمساءلة.

3 التركيز على المساءلة المنهجية:

الدعوة إلى الإصلاح المنهجي، وليس فقط المساءلة الفردية. لقد كان الفساد في سوريا متجذراً بعمق في هياكل الدولة، وتقتضي معالجته تفكيك هذه الشبكات لمنع تكرارها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال كشف الحقيقة والتحقيقات والمشاركة العامة في عملية العدالة الانتقالية.

توصيات موجهة إلى الحكومة السورية:

1 معالجة الفساد بكونها من العناصر المركزية للعدالة الانتقالية:

يجب على الحكومة السورية الجديدة إدراكُ أنّ معالجة الفساد ليست اختيارية ولكنها ضرورية لإعادة بناء الثقة في الدولة. لقد كان الفساد سِمة متأصّلة في حكم نظام الأسد ويجب مواجهته كجزء من عملية أوسع للحقيقة والعدالة.

2 تنفيذ أُطرٍ قانونية شاملة لاسترداد الأصول:

يجب على الحكومة إعطاء الأولوية لاسترداد الأصول التي حصل عليها مسؤولو النظام وأعوانهم بشكل غير مشروع. إن إنشاء آليات فعّالة لتعقب الأصول واستردادها، لا سيّما من خلال التعاون الدولي، أمر حاسم لضمان مساهمة هذه الموارد في إعادة الإعمار المستدامة.

3 الالتزام بالإصلاحات المؤسسية التي تستهدف الفساد:

يجب أن تسعى الحكومة السورية الجديدة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية عميقة في القطاعات الأكثر تضرراً من الفساد من أجل البدء في تفكيك الأنظمة الفاسدة التي ساندت حكم نظام الأسد ، وضمان عدم تكرارها من قِبل الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

توصيات إلى الأعمال التجارية السورية:

1 االانخراط في عملية العدالة الانتقالية:

ينبغي أن تتعاون الأعمال التجارية السورية مع السلطات وتشارك في آليات العدالة الانتقالية التي تسعى إلى معالجة دور الأعمال التجارية في ارتكاب الجرائم الاقتصادية، فضلًا عن الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان.

2 دعم عملية إعادة الإعمار من خلال مبادرات مكافحة الفساد:

ينبغي أن تتعاون الأعمال التجارية السورية مع الحكومة الجديدة والمجتمع المدني لضمان أن ترتكز جهود الانتعاش الاقتصادي والتنمية على احترام حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.

3 رفضُ الممارسات التجارية المرتبطة بعدم شرعية النظام:

ينبغي أن تتحمل الأعمال التجارية التي استفادت من شبكات نظام الأسد الفاسدة المسؤولية عن دورها في إدامة الظلم. وينبغي لها أن تنأى بنفسها عن الصفقات غير المشروعة وأن تعيد توجيه الموارد نحو دعم انتقال عادل ومستدام.

4 الالتزام بحقوق الإنسان والشفافية:

يتعيّن على الأعمال التجارية السورية تبنّي ممارسات شفّافة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك من خلال تنفيذ العناية الواجبة لحقوق الإنسان، لضمان عدم إدامة نفس الممارسات الفاسدة التي كانت شائعة في ظل نظام الأسد. وينطوي ذلك على الكشف العلني عن مصادر الثروة والانخراط في ممارسات تجارية عادلة.

توصيات إلى الأعمال التجارية الأجنبية:

1 ابذلُ أقصى درجات العناية الواجبة بحقوق الإنسان:

يتعيّن على الأعمال التجارية بذل أقصى درجات العناية الواجبة بحقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة قبل بدء العمليات في سوريا، بما في ذلك من خلال تحديد وتقييم الآثار الفعلية والمحتملة لأنشطة الأعمال على حقوق الإنسان وديناميات النزاع. كما ينبغي للأعمال دراسة أثر الفساد على المشهد الاقتصادي والاجتماعي.

2 تعزيز عملية فحص الشركاء المحتملين:

ينبغي للأعمال التجارية تجنّب الشراكة مع الأفراد أو الكيانات المرتبطة بالجرائم الدولية أو انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يتضمّن الفحص تحقيقات شاملة في عمليات شركاء الأعمال، بما في ذلك الشركات التابعة لهم، والشركات الأمّ، والمالك المستفيد النهائي، وسلاسل التوريد، لتجنّب التورط غير المباشر في الانتهاكات السابقة أو الجارية.

3 ضمان الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة الفساد:

يجب على الأعمال التجارية الأجنبية التي تسعى إلى العمل في سوريا أن تلتزم بالأطر الدولية لمكافحة الفساد، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لتجنب المساهمة عن غير قصد في إدامة الفساد في سوريا ما بعد النزاع.

توصيات موجّهة إلى المنظمات المانحة:

1 ادمجُ تدابير مكافحة الفساد في برامج إعادة الإعمار والتنمية:

يجب على الجهات المانحة أن تكفل تصميم المعونة وجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك برامج الإنعاش المبكر، بتدابير لمكافحة الفساد منذ البداية. وينبغي أن تركز البرامج على بناء مؤسسات قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في سوريا.

2 دعمُ المجتمع المدني في الدعوة إلى مكافحة الفساد والإصلاح القانوني:

ينبغي للمنظمات المانحة تقديم الدعم المالي والتقني لمجموعات المجتمع المدني السوري التي تدعو إلى إدراج الفساد في أطر العدالة الانتقالية، وكذلك الإصلاحات القانونية والسياسية والاقتصادية المنهجية.

3 رصد الشفافية وضمانها في توزيع المساعدات:

يجب على الجهات المانحة وضع آليات قوية للرصد والرقابة لضمان عدم إساءة استخدام المساعدات أو اختلاسها من قِبل الشبكات الفاسدة. إن توزيع المساعدات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على شرعية عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

توصيات موجّهة إلى الدول الثالثة:

1 ادعم جهود تتبُّع الأصول واستردادها:

يجب على الدول الثالثة مساعدة سوريا في تتبُّع واسترداد الأصول التي جمعها مسؤولو نظام الأسد وشركاؤهم بشكل غير مشروع. ويشمل ذلك توفير الخبرة والمساعدة التقنية لاسترداد الأصول.

المراجع

[1]منظمة الشفافية الدولية، الملف القُطري لسوريا، متاح]باللغة الإنكليزية[على < https://www.transparency.org/en/countries/syria >
[2]مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد (OCCRP) "بشار الأسد" (٢٠٢٤) متاح]باللغة الإنكليزية[على
<https://www.occrp.org/en/person-of-the-year/bashar-al-assad>
[3]"شخصية العام في مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد"، متاح]باللغة الإنكليزية[على < https://www.occrp.org/en/person-of-the-year >
[4]انظر، على سبيل المثال، جوزيف ضاهر، "الاقتصاد السياسيّ في سوريا: ترسيخ توجّهات ما قبل الحرب "(مبادرة الإصلاح العربي، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠)، متاح على https://shorturl.at/ctTCB
[5]انظر البرنامج السوري للتطوير القانوني، "تحسين فعالية العقوبات: كيف يتحكّم النظام السوري بالاقتصاد في سوريا (٢٠٢٤) متاح على < https://sldp.ngo/wp-content/uploads/2024/09/تحسين-فعاليات-العقوبات-كيف-يتحكم-النظام-السوري-بالاقتصاد-في-سوريا-FV.pdf
[6]انظر البرنامج السوري للتطوير القانوني SLDP، "موجز سياساتيّ: دور الأعمال التجارية السورية في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع: خيارات للمساءلة" (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠) متاح]باللغة الإنكليزية[على <https://sldp.ngo/wp-content/uploads/2021/02/Policy-Brief-Accountability.pdf>؛ انظر أيضاً اليوم التالي، "آليات الاستغلال: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا أثناء النزاع" (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢) متاح]باللغة الإنكليزية[على < https://tda-sy.org/2022/10/13/mechanisms-of-exploitation-economic-and-social-changes-in-syria-during-the-conflict/ >
[7]هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بيان مشترك حول "الفساد وحقوق الإنسان"، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لجنة الاختفاء القسري المعنية بحقوق الطفل اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيرهم من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٣١ أيار/مايو ٢٠٢١) متاح]باللغة الإنكليزية[على <https://www.u4.no/assets/joint-statement-on-corruption-and-human-rights-may-2021>؛ انظر أيضاً الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد (المعتمدة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، دخلت حيّز التنفيذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وثيقة الأمم المتحدة ٥٨/٤٢٢، المواد ١٤-٣٥ (المشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "). وقّعت سوريا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولكنها لم تصادق عليها.
[8]مركز التحقيق والوقاية من الجريمة الاقتصادية (CIPCE)، "ما هي الجريمة الاقتصادية؟" متاح]باللغة الإنكليزية[على
< http://www.cipce.org.ar/en/what-is-economic-crime >
[9]إيزابيل روبنسون Isabel Robinson، "لجان الحقيقة ومكافحة الفساد: نحو إطار تكميلي؟" (٢٠١٥) ٩ المجلة الدولية للعدالة الانتقالية ٣٣.
[10]هيئات معاهدات الأمم المتحدة (رقم ٧).
[11]المرجع نفسه، الفقرة ٤
[12]انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "الفساد وحقوق الإنسان"، متاح]باللغة الإنكليزية[على
< https://www.ohchr.org/en/good-governance/corruption-and-human-rights >
[13]المرجع نفسه
[14]المرجع نفسه
[15]مركز موارد مكافحة الفساد (U4)، "الأبعاد الجنسانية للفساد في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع" (٢٠٢٣)، متاح]باللغة الإنكليزية[على
< https://www.u4.no/publications/the-gendered-dimensions-of-corruption-in-fragile-and-conflict-affected-contexts >
[16]هيئات معاهدات الأمم المتحدة (رقم ٧) الفقرة ٧.
[17]لوايزا تامايو Loayza Tamayo ضد بيرو Peru (جبر الضرر)، محكمة الدول الأميركية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، السلسلة ج رقم ٤٢، الفقرة ١٤٧ ؛ كانتورال بينافيديس ضد بيرو (جبر الضرر)، محكمة الدول الأميركية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في ٣ ديسمبر ٢٠٠١، السلسلة ج رقم ٨٨، الفقرتان ٦٠ و ٨٠ ؛ قضية باريوس ألتوس ضد بيرو (جبر الضرر)، محكمة الدول الأميركية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في ٣٠ تشريم الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، السلسلة ج رقم ٨٧، الفقرة ٤٣ والفقرة ٤ من المنطوق.
[18]المرجع نفسه، الفقرة ٨ ؛ انظر أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، "الوحدة ٧: الفساد وحقوق الإنسان" (٢٠٢١) أدوات المعرفة للأكاديميين والمهنيين، سلسلة وحدات عن مكافحة الفساد، متاحة على
< https://grace.unodc.org/grace/uploads/documents/academics/Anti-Corruption_Module_7_Corruption_and_Human_Rights.pdf >
[19]انظر مركز موارد مكافحة الفساد U4 (رقم ١٥).
[20]المرجع نفسه
[21]المرجع نفسه
[22]المرجع نفسه
[23]المرجع نفسه
[24]مارك بيمان Mark Pyman، فيتوري Vittori، والدرون Waldron، ونِك سيمور Nick Seymour، "تهديدات الفساد والبعثات الدولية: إرشادات عملية للقادة" (٢٠١٤) منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن، متاح]باللغة الإنكليزية[على
< https://ti-defence.org/wp-content/uploads/2016/03/140930-Corruption-Threats-International-Missions.pdf >
[25]انظر جيسي بولوك Jessie Bullock وماثيو جنكينز Matthew Jenkins، "الفساد والتهميش" (٢٠٢٠) منظمة الشفافية الدولية ٢٠٢٠، ص. ١٥، متاح]باللغة الإنكليزية[على <https://www.jstor.org/stable/resrep26767?seq=1>؛ انظر أيضاً ماريكا سوسنوسكي Marika Sosnowski ونور حمادة Noor Hamadeh، "المخاطر والمكافأة: وثائق الهوية القانونية في الحرب الأهلية السورية" (٢٠٢١) معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، متاح]باللغة الإنكليزية[على
< https://timep.org/2021/10/21/risk-and-reward-legal-identity-documentation-in-the-syrian-civil-war/ >
[26]انظر مركز موارد مكافحة الفساد U4 (رقم ١٥).
[27]انظر، على سبيل المثال، دلفين فاليت Delphine Valette وألكسندرا ماتي Alexandra Matei، "نساء وأطفال مخيمات الأرامل في سوريا: من الصعب الوصول إليهم، والأكثر عرضة للخطر" (٢٠٢٢) المنظمة الدولية للرؤية العالمية، متاح]باللغة الإنكليزية[على
<https://www.wvi.org/sites/default/files/2022-04/WVSR%202022%20report_%20widow%20camps%20_%20FINAL16April%202022_0.pdf >
[28]اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "التعليق العام رقم ١٨: عدم التمييز" (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) وثيقة الأمم المتحدة HRI/GEN/١/Rev.١، الفقرة ٧.
[29]مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (رقم ١٨) ص. ١٥.
[30]المرجع نفسه

[31]لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية" (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧) وثيقة الأمم المتحدة E/C.١٢/GC/٢٤.
[32]اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (رقم ٧) المواد ١٥-٢٢.
[33]الأمم المتحدة، "الأمين العام يشيد باعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) بيان صحفي SOC/CP/٢٧١ - GA/١٠٣٠٠ - SG/SM/٨٩٧٧، متاح على < https://press.un.org/en/2003/sgsm8977.doc.htm >
[34]أعرب الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١ لمكافحة الفساد (إعلان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة) عن قلقه "إزاء التأثير السلبي الذي يمكن أن تحدثه جميع أشكال الفساد، بما في ذلك التماس المزايا غير المستحقة، على الوصول إلى الخدمات الأساسية والتمتع بجميع حقوق الإنسان، والاعتراف بأنه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وقد يؤثر بشكل غير متناسب على الأفراد الأكثر حرماناً في المجتمع". انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التزامنا المشترك بالتصدي بفعالية للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (القرار المعتمد في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١) وثيقة الأمم المتحدة A/RES/S-٣٢/١.
[35]ساشا روبيرت Sascha Ruppert، "الحوكمة عن طريق الفساد والابتزاز" (٢٠١٩) المجلة الدولية، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://international-review.org/governance-by-corruption-extortion/>
[36]انظر سامر عبود، "نخبة رجال الأعمال في سورية: بين الاصطفاف السياسي وتجنُّب الرهانات" (٢٠١٣)، SWP Comment ٢٠١٣/C، Stiftung Wissenschaft und Politik، متاح [باللغة الإنكليزية] على <https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2013C22_abo.pdf>؛ انظر أيضاً المركز السوري للتطوير القانوني SLDP (رقم ٦) < https://sldp.ngo/wp-content/uploads/2021/02/Policy-Brief-Accountability.pdf >
[37]المركز السوري للتطوير القانوني (رقم ٦) ص. ٤-٧.
[38]انظر لينا خطيب ولينا سنجاب، "دولة الصفقات في سوريا: كيف غيَّر الصراع ممارسة الدولة السورية للسلطة" (٢٠١٨) تشاتام هاوس، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2024-04/2018-10-10-syrias-transactional-state-khatib-sinjab.pdf >
[39]كارولين روز Caroline Rose وماثيو زويغ Matthew Zweig، "ما الذي سيحدث لإمبراطورية المخدرات السرية للأسد؟" (فورين بوليسي، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥) متاح [باللغة الإنكليزية] على <https://foreignpolicy.com/2025/01/16/syria-captagon-assad-hts-drug-trade/ >
[40]مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد "تقرير: الابتزاز في السجون السورية يموّل نظام الأسد" (٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ متاح [باللغة الإنكليزية] على <) https://www.occrp.org/en/news/report-extortion-in-syrian-prisons-funding-assad-regime >؛ انظر أيضاً جوشوا سورتيس Joshua Surtees، "أسر المعتقلين السوريين المجبرة على دفع رشاوى ضخمة للمسؤولين الفاسدين – تقرير" (ذي غارديان، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١) متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.theguardian.com/world/2021/jan/04/how-syria-uses-prison-to-extort-money-report-arrest-funding-assad-regime >
[41]آنا فليشر Anna Fleischer، "التأثير الجنساني للاختفاء القسري في سوريا" (٢٠٢١) ICIP، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.icip.cat/perlapau/en/article/gender-impact-of-enforced-disappearances-in-syria/ >
[42]محمد باسيكي (سراج) ونِك ماثياسون (Finance Uncovered)، "ضريبة إعادة الإعمار في سوريا تدعم نظام الأسد" (مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد ، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١) متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.occrp.org/en/feature/syrias-reconstruction-tax-props-up-the-assad-regime >
[43]سيريا ديلي نيوز، "بهدف إعادة الإعمار: صدور التعليمات التنفيذية لقانون زيادة الرسوم والضرائب٥%" (سيريا ديلي نيوز، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٤) متاح على < https://syriadailynews.com/17188 >
[44]مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (رقم ٤٢).
[45]المرجع نفسه
[46]المرجع نفسه
[47]انظر المركز السوري للتطوير القانوني SLDP، "مسؤولية الأعمال التجارية تجاه البيئة وحقوق الإنسان (٢٠٢٤) ص. ١٦-١٧، متاح على https://sldp.ngo/wp-content/uploads/2024/02/Business-Responsibility-Towards-the-Environment-and-Human-Rights-in-Syria-publication-ARABIC-20-2-2024.pdf
[48]عدنان علي، من تدمير سوريا إلى بيعها'' (تلفزيون سوريا ، ٢٠٢٣) متاح على < https://www.syria.tv/من-تدمير-سوريا-إلى-بيعها >
[49]انظر المركز السوري للتطوير القانوني (رقم ٤٧) ص. ٨-١٠، ١٧-١٨.
[50]نضال بيطاري Nidal Betare وساشا غوش سيمينوف Sasha Ghosh-Siminoff ومنذر العوض Munzer al Awad، "أزمة ضمير: تحويل المساعدات في سوريا والأثر على نظام المساعدات الدولي" (٢٠٢٢) معهد نيولاينز، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://newlinesinstitute.org/wp-content/uploads/June-٢٠٢٢-Syrian-Aid-Dossier-NLISAP-Tearaway-Final.pdf >
[51]لارا دهمس Lara Dihmis، "نظام الأسد" بشكل منهجي "يحوّل وجهة الملايين في المساعدات" (٢٠٢١) مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، متاح [باللغة الإنكليزية] على <https://www.occrp.org/en/news/assad-regime-systematically-diverting-millions-in-aid >
[52]ديفيد أديسنيك David Adesnik، "استراتيجية لإنهاء السرقة المنهجية للمساعدات الإنسانية في سوريا" (٢٠٢٣) مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.fdd.org/wp-content/uploads/2023/03/fdd-memo-a-strategy-to-end-the-systematic-theft-of-humanitarian-aid-in-syria.pdf >
[53]هيومن رايتس ووتش، "سوريا: أزمة الخبز تفضح التقصير الحكوميّ" (٢٠٢١) متاح على < https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/22/378270 >
[54]هيومن رايتس ووتش، "سوريا: لا حماية لعمّال القطاع الصحي بوجه "كورونا" (٢٠٢٠) متاح على < https://www.hrw.org/ar/news/2020/09/02/376261 >
[55]ديفيد كينلي David Kinley، "حق إنساني جديد في التحرر من الفساد" (٢٠١٤) ورقة بحثية من كلية الحقوق في سيدني رقم ١٢/١٤، متاحة [باللغة الإنكليزية] على < https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2393205 >
[56]العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتُمِد في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حيّز التنفيذ في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦) مجلّد سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) ٩٩٣، الصفحة ٣، المادة ٣ (١).
[57]انظر كولولي أولانيان Kolawole Olaniyan، ملكية عائدات الفساد في القانون الدولي (مطبعة جامعة أكسفورد ٢٠٢٣)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ٥٢) المادة ١(٣)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتُمِد في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حيّز التنفيذ في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦) مجلّد سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) رقم ٩٩٩، الصفحة ١٧١، المادة ١(٢).
[58]مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة" الحماية والاحترام والانتصاف"، ٢٠١١، المبدأ ١١.
[59]المرجع نفسه، المبادئ ١١-٢٤، ٢٩-٣١.

[60]الميثاق العالمي للأمم المتحدة، "المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة" (...٢) . المبدأ ٢.
[61]المرجع نفسه، المبدأ ١.
[62]تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسات الأعمال، "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمناطق المتضررة من النزاعات: نحو عمل مكثف" (٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢٠) وثيقة الأمم المتحدة أ/٧٥/٢١٢، الفقرات ٨٩-٩٠، ٩٢.
[63]المرجع نفسه، الفقرة ٩٢.
[64]سانيا بيسيك Sanja Pesek (فريدوم هاوس)، "مكافحة الإفلات من العقاب: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد" (٢٠١٤) استنتاجات من حوارات الممارسين حول العدالة الانتقالية ، متاح [باللغة الإنكليزية] على
<https://freedomhouse.org/sites/default/files/Combating%20Impunity%20-%20Transitional%20Justice%20and%20Anti-Corruption.pdf>
[65]روبن كارانزا Ruben Carranza، "النهب والألم: هل يجب أن تتعامل العدالة الانتقالية مع الفساد والجرائم الاقتصادية؟ (٢٠٠٨) المجلة الدولية للعدالة الانتقالية (٢) ٣١-٣٣.
[66]فريدوم هاوس (رقم ٦٤) ص ٢.
[67]المرجع نفسه، ص ١.
[68]روبنسون Robinson (رقم ٩) ص ٣٧-٣٨ ؛ في اجتماع للمجتمع المدني السوري في دمشق في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أعرب المشاركون عن مطالبهم للسلطات المؤقتة بالتصدي للفساد في مؤسسات الدولة والعمل على مكافحته بمختلف أشكاله.
[69]فريدوم هاوس (رقم ٦٤) ص. ٢.
[70]انظر كارانزا (رقم ٦٥) ص. ٣١١-٣١٤.
[71]المرجع نفسه.
[72]انظر، على سبيل المثال، ذي غارديان، "شبكة بينوشيه للحسابات المصرفية المكشوفة" (١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٥) متاح [باللغة الإنكليزية] على
< https://www.theguardian.com/business/2005/mar/16/chile.pinochet >
[73]كارانزا Carranza (رقم ٦٥) ص. ٣١٣.
[74]المرجع نفسه، ٣١٤.
[75]انظر، على سبيل المثال، مركز موارد مكافحة الفساد U٤ (رقم ١٥).
[76]انظر، على سبيل المثال، عبد الله الغضوي، "الفرقة الرابعة.. الجيش الموازي في سوريا" (٢٠٢١) معهد الشرق الأوسط، متاح على
< https://www.mei.edu/blog/alfrqt-alrabt-aljysh-almwazy-fy-swrya >
[77]انظر هيومن رايتس ووتش، "حياة أشبه الموت" عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن (٢٠٢١) متاح على <https://www.hrw.org/ar/re-port/2021/10/20/380106>؛ منظمة العفو الدولية، "المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان المحتجزون يبلغون عن تعرضهم للتعذيب" (٢٠١٢) بيان صحفي، متاح [باللغة الإنكليزية] على<https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2012/04/detained-syrian-human-rights-defenders-report-torture/>؛ لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، "السلبُ والنهب: الاستيلاء غير المشروع على ممتلكات اللاجئين والمشردين داخلياً في الجمهورية العربية السورية وتدميرها" (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/٥٨/CRP.٢، الفقرات ٤٨-٥٠.
[78]كارانزا (رقم ٦٥) ص ٣١٣؛ انظر أيضاً جولييت أوغوو Juliet Ugwu، "العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية: السياق والآفاق'' (صندوق إرث العدالة الانتقالية في أفريقيا، حزيران/يونيو ٢٠٢٤)، متاح [باللغة الإنكليزية] على الموقع
<https://atjlf.org/wp-content/uploads/2024/06/Briefing-note_TJ-in-DRC-1.pdf>
[79]كارانزا Carranza (رقم ٦٥) ص. ٣١١.
[80]مركز الجنوب الأفريقي للتوثيق والتعاون SADOCC، "التقرير يضع فساد الفصل العنصري العاري" (١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦) متاح [باللغة الإنكليزية] على
< https://www.sadocc.at/sadocc.at/news/2006/2006-084.shtml >
[81]كارانزا Carranza (رقم٦٥) ص. ٣١٠.
[82]نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (اعتمد في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨، ودخل حيّز التنفيذ في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢) مجلّد معاهدات الأمم المتحدة رقم ٢١٨٧ الصفحة ٩٠، المادة ٨(٢)(ب)(١٦)، المادة ٨(٢)(هـ)(٥)، المادة ٨(٢)(ب)(٢٥)؛ جان ماري هنكيرتس ولويز دوسوالد بيك (محرران)، القانون الإنساني الدولي العرفي، المجلد الأول: القواعد (مطبعة جامعة كامبريدج ٢٠٠٥، القاعدتان ٥٢ و ٥٣.
[83]مركز موارد مكافحة الفساد U٤ (رقم ١٥)؛ ديفيد جاكسون David Jackson وجون لوغ John Lough، "المساعلة في إعادة الإعمار: التجربة الدولية وحالة أوكرانيا" (٢٠٢٢) U٤، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.u4.no/publications/accountability-in-reconstruction.pdf >
[84]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مكافحة الفساد في حالات ما بعد النزاع والتعافي: التعلم من الماضي" (٢٠١٠) متاح [باللغة الإنكليزية] على
< http://content-ext.undp.org/aplaws_publications/2594849/Fighting%20corruption%20in%20post-conflict%20and%20recovery%20situations.pdf>
[85]جاكسون Jackson ولوف Lough (رقم ٨٣) ص. ١١.
[86]انظر أولريكه هوب نيشانكا Ulrike Hopp-Nishanka وجوشوا روجرز Joshua Rogers وكالوم همفريز Calum Humphreys، "كسر الحلقة المفرغة: مداخل لمكافحة الفساد في عمليات السلام الشاملة" (مركز موارد مكافحة الفساد U٤، الإصدار ٢٠٢٢:٦)، متاح [باللغة الإنكليزية] على
< https://www.u4.no/publications/breaking-the-vicious-cycle-entry-points-for-anti-corruption-in-inclusive-peace-processes >
[87]انظر مكتب واشنطن بشأن أميركا اللاتينية، "إرث اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا في مكافحة الفساد في غواتيمالا" (٢٠١٩) متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.wola.org/analysis/cicigs-legacy-fighting-corruption-guatemala/ >
[88]انظر إبراهيم بانغورا Ibrahim Bangura، "التخلي عن أسوأ ما في الماضي: العدالة الانتقالية والوقاية في سيراليون" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٢١) متاح على < https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Prevention_SierraLeone.pdf Ibrahim Bangura >
[89]مركز موارد مكافحة الفساد U٤ "الدليل الأساسي: حقوق الإنسان"، متاح [باللغة الإنكليزية] على < https://www.u4.no/topics/human-rights/basics >
[90]مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (رقم ١٨) ص. ٢٦-٢٨ ؛ انظر بو روثشتين Bo Rothstein وعائشة فاريش Aiysha Varraich، فهمُ الفساد (مطبعة جامعة كامبريدج ٢٠١٧) ص. ٦٠.
[91]آن بيترز Anne Peters، "الفساد باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان الدولية" (٢٠١٨) ٢٩ (٤) المجلة الأوروبية للقانون الدولي ١٢٥١–١٢٨٧.

SLDP

Syrian Legal Development Programme

البرنامج السوري للتطوير القانوني

www.sldp.ngo